مفهوم المواطنة وآليات تعزيزها

م. م كمال حسين ادهم
كلية القانون /جامعة تكريت

مستخلص البحث

إن مصدر الوعي بالمواطنة يتأتى كجزء من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن الصالح، عبر اتخاذه جملة من القيم القياسية او المعيارية– والى أي حد يتم تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والى أي درجة يتم تفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية، وكذلك مدى الوعي بأنواع وأسباب وأساليب حل المشاكل الخاصة والمحلية والوطنية وعند توافق هذه المعايير واستقرارها لدى الفرد في مجتمعنا تتحول إلى وسيلة حقيقية لإزالة كل الرواسب التخلفية والاستعمارية والتحضير لعملية الحذف لأي شكل من أشكال التمايز في ذهنية المواطنين، من خلال التخلي عن النظرة الدونية لأي طائفة أو جماعة، وبدونها لن يكون هناك ضامن حقيقي لمنع أي مطالب تقسيمية أو انفصالية كوسيلة لتخلص المواطن المقهور من الواقع التمييزي.

المقدمة

لايزال الحفاظ على بقاء وكينونة واستمرار أي مجتمع سياسي،يتطلب وجود ذلك الشكل من الشعور والإحساس بالانتماء لدى الفرد إلى هذا المجتمع السياسي،وعند استقراء أي مجتمع سياسي– دولة– في العالم نجد اعتبارات الوحدة العضوية سواء أكانت عرقية أو دينية أو لغوية أو حتى اجتماعية غائبة، فعلى الرغم من سعي عدد من المجتمعات للوصول إلى حالة التوحد العضوي الكامل وخلق دولة قومية خالصة (يوحدها دم عرقي خالص)، فإنها باءت بالفشل وظلت، التعددية داخل المجتمعات السياسية هي القاعدة الأساس، مما تطلب وجود ذلك الانتماء العام والروابط القيمية لدى أفراد هذه المجتمعات للحفاظ على بقائها، هذه الروابط أخذت بالتمزق داخل المجتمع العراقي، مما أستوجب إعادة تقييم شكل هذا الانتماء، فخلق المواطن هي الوظيفة السياسية والاجتماعية الأولى لأي دولة، فالاختلاف بين الناس في الأجناس واللغات والعقائد ليس بالضرورة من دواعي الاختلاف والعداء، بل هو محفز للتعارف والتعاون والتآلف وتبادل الأفكار، إذ جاء في محكم كتابة الكريم ﴿ **وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ** ﴾ (الحجرات: ١٣).

مما أوجب على أبناء هذا الوطن بذل الجهد لرأب الصدع القيمي الحاصل داخل المجتمع، وتأتياً من أهمية هذا الفرض تحاول هذه الدراسة على توضيح بعض جوانب مفهوم المواطنة، لذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب يوضح المطلب الأول معنى المواطنة كمفهوم اجتماعي – سياسي، في حين ينصرف المطلب الثاني الى ظواهر ضعف الشعور بالمواطنة، إما المطلب الثالث فيحاول إيجاز بعض الآليات السياسية والدستورية والاقتصادية والثقافية كوسائل لتعزيز المواطنة.

المطلب الأول/ المواطنة كمفهوم اجتماعي سياسي

إن مما لاشك فيه إن المواطنة تمثل انعكاساً لشكل معين من الثقافة والوعي السياسي الجمعي داخل كل مجتمع، وربما يمكن القول إنها تمثل أفضل مظاهر هذه الثقافة والوعي السياسي، أي إنها تمثل مجموعة أو حزمة من المبادئ القيمية الجمعية داخل الجماعة.

ودون الاستغراق يمكن الركون إلى بعض التعاريف، لاستحصال صورة أوضح عن ماهية المواطن والمواطنة فالمواطن "هو الفرد كامل العضوية في الدولة والذي يتمتع بكل الحقوق والمؤهلات الأصلية والمكتسبة"[١].

في حين إن أغلب تعاريف المواطنة ركزت على "حالة تمتع المواطن بالحقوق المدنية والسياسية في دولة ما"[٢] في حين عرفتها موسوعة كلير الأمريكية على إنها "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً"[٣] أما بالنسبة للدراسات القانونية فقد حددت اطر قانونية محددة لتحديد معنى المواطن، إذ جاء في تعريف قاموس القانون "كل من يولد في ارض البلد،ومن أبوين يتمتعان بجنسية هذا البلد،متمتعاً بكل الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية،إضافة إلى الحقوق الطبيعية"[٤].

ومن خلال تحليل جملة التعاريف الواردة يمكن إدراك إنها توكد على: ١- إن المواطنة هي شعور وإحساس قيمي جمعي. ٢- إنها تظهر وجود علاقة بين طرفين(الفرد/ مجتمع- دولة) وبأكثر من نسق. ٣- إنها تتمثل داخل حيز جغرافي محدد وهو الوطن. ٤- ان هناك تفاوت بين الأفراد بالإحساس حول هذه العلاقة وان هذا التفاوت متأتي من اختلافات وتباينات قيمية داخل الجماعة ٥- ان هناك حقوق اصلية (طبيعية) لايمكن التخلي عنها لارتباطها بإنسانية الافراد، الى جانب وجود حقوق مكتسبة معنية بالمواطنة (مدنية وسياسية).

ونلاحظ أن هناك ترابطاً جوهرياً بين المواطنة والانتماء إلى مجتمع سياسي، الذي يختص بكونه الوعاء او الحاضنة لمجموعة من الجماعات الاجتماعية– انتماء الفرد لجماعة أولية وجماعة وطنية(مجتمع سياسي)– وكذلك امتلاك المجتمع السياسي لحدود جغرافية محددة وحيازته لتنظيم مادي للحكم ونظام قانوني والسلطة السياسية.(٥)

أن الفرد داخل أي جماعة اجتماعية يكون عضوياً منتمياً داخل المجتمع السياسي– الوطن–، والذي يكون مجتمعاً شاملاً (كلياً) يقوم فوق كل الجماعات الاجتماعية، والبيئة الضمنية للمواطنة تقوم على ركائز أساسية، ثلاثة، هي: المساواة والحرية والعدالة، وعند استقراء هذه الركائز يمكن ملاحظة إنها تركز فعلياً على منظومة الحقوق والواجبات، كما يمكن إدراك أن هذه المنظومة في حقيقتها قيم إنسانية قبل كل شيء،فكل هذه الركائز هي عبارة عن حقوق إنسانية فطرية، لايحق لأي نظام سياسي مصادرتها لأنها تتداخل في كينونة وماهية الإنسان، لذلك استوجب عدم التمايز في استحقاقات وركائز المواطنة، إلا أن هذا لاينفي إن للمجتمع والدولة صلاحية تقنين هذه الركائز ولكن دون التجاوز عليها.(٦) فالتركيز هنا يكون من خلال الادراك بوجود الاختلاف في اسلوب التعاطي مع هذه الجدلية داخل هذه المجتمعات المختلفة لاجل حلها وفق اساس عملية الموازنة بين الحرية (كشرط لبقاء وكينونة الانسان)، وبين توظيف هذه الحرية داخل أطر قانونية في هذه المجتمعات، وهذا الاختلاف متأتً اصلاً من وجود الفجوة الثقافية والحضارية والقيمية الموجودة بين المجتمعات المتقدمة والنامية.

فبالنسبة للمجتمعات المتقدمة تمكنت من الوصول إلى حل هذه الجدلية، في الموازنة بين ركائز المواطنة وتقنين الحريات– وان كان بشكل نسبي– لذلك" إن كل مواطن يصبح غريباً بالنسبة لعدد اكبر من المواطنين، ويحل

التباعد الاجتماعي والاستقلالية الفردية محل الروابط الاجتماعية والالفة الشخصية. وفي ظل مثل هذه الظروف، فان الحقوق الذاتية التي تأتي من المواطنة من شأنها ضمان تحقيق مجال للحرية الذاتية ولايمكن لعملية (سياسية) الإسهام في صنع القرارات الجماعية الخروج بمثيل له"[٧].

ونجد الحال نفسه ينسحب على ركيزة المساواة،فالمواطنة في أسمى معانيها وحدة نظرة السلطة السياسية إلى جميع مواطنيها وتطبيق المساواة فيما بينهم، ذلك لان العلاقة بين السلطة السياسية والمواطن تتضمن عنصر الوحدة الذي يجمع المواطنين بصرف النظر عن أي انتماء،ديني او مذهبي أو قومي.[٨] والتي تأتي من اعتبارات أن البشر متساوون ولا يتمايزون وفق اعتبارات العرق او الطائفة او الانتماء القبلي، وعند قّلب المعادلة يمكن لعدم المساواة أن تفعل الانقسامات والتنازعات، فالمجتمعات المتقدمة تمكنت من الوصول إلى بديل لمسألة تحقيق الإجماع السياسي– بشكل نسبي– من خلال المساواة للنظرة إلى حقوق الفرد (المواطن)، مما يقلل من نمو التنوع والانقسامات السياسية او حتى تجعل من النزاعات السياسية امراً مسلّماً به في داخل إطار الحياة السياسية، ففي مثل هذه الحالة يصبح من المقبول الوصول إلى مجتمع تنعدم فيه النزعات النابعة من المصالح الضيقة، وبذلك يكون مواطنو هذا المجتمع بغير حاجة حقيقية إلى حقوق ضيقة أو امتيازات خاصة بهم.[٩] وبذلك تكون هذه المجتمعات قد حققت النجاح في التوفيق بين طرفي المعادلة والتي تكون من خلالها "المواطنة المتأتية من الانتساب والانتماء الطبيعي إلى الوطن هي حق إنساني ووطني لايمكن مصادرته او القفز على استحقاقاته العملية"[١٠].

والى الجانب الثاني من المنظومة القيمية، توجد منظومة الحقوق والواجبات، فالحقوق الواجب الحصول عليها من قبل المواطن يمكن تقسيمها إلى حقوق طبيعية (الأصلية) وحقوق مدنية وسياسية (المكتسبة)، فالحقوق

الطبيعية هي الحقوق الإنسانية القاعدية مثل حق الحياة والكرامة والعدالة والمساواة والاختيار والحرية وماتتخللها من حقوق طبيعية[١١] وبموازاتها جملة من الحقوق المدنية والسياسية– على سبيل المثال لاالحصر– الحصانة من التعذيب والمعاملة اللاانسانية والسجن غير القانوني،وكذلك ضمان المساواة في الإجراءات والحماية القانونية وحق الحماية من التمييز السياسي والاجتماعي، زيادة على طيف واسع من الحقوق السياسية الأخرى[١٢].

فمن خلال ضمان توافر هذه الحقوق تكون الوسيلة الامنة لعملية الانتقال الى الشطر الثاني للحقوق وهي الواجبات الملقاة على المواطن والتي أول ماتكون هي واجب الدفاع وحماية الحقوق المكتسبة للمواطن إلى جانب الدفاع عن الوطن وحماية النظام السياسي فضلاًعن جملة من الالتزامات– على سبيل المثال لا الحصر– الالتزام باستقلال الوطن وحدة أراضي الوطن وسيادة الدولة والالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الوطنية الجامعة لكل أبناء الوطن.[١٣]

وعندها فقط يمكن توفير الأرضية الصالحة لنمو المواطنة كسمة للعلاقة بين التعددية والوحدة، إذ "أصبحت (رؤية) المواطنة في المجتمعات المعاصرة تعني الهوية المشتركة التي تعمل على اندماج جماعات قد تكون متباعدة اصلاً وتوفر لهم مصدر لًلوحدة طبيعية، فهي علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة إلى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته، أي إنها تجعل السياسة موضوعاً لمشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم، فهي إذن هوية وتعبير عن انتماء إلى مجتمع سياسي وهي صفة تلحق بالفرد بسبب علاقته بالوطن"[١٤].

أما مصدر الوعي بالمواطنة فهو يتأتى كجزء من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن الصالح، عبر اتخاذه جملة من القيم القياسية او المعيارية وتتمحور بشكل أساسي حول مدى الشعور بالفخار القومي– كجماعة سياسية وليس جماعة أولية– والى أي حد يتم تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والى أي درجة يتم تفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية، وكذلك مدى الوعي بأنواع وأسباب وأساليب حل المشاكل الخاصة والمحلية والوطنية[١٥] وعند توافق هذه المعايير واستقرارها لدى الفرد في مجتمعنا تتحول إلى وسيلة حقيقية لإزالة كل الرواسب التخلفية والاستعمارية والتحضير لعملية الحذف لأي شكل من أشكال التمايز في ذهنية المواطنين، من خلال التخلي عن النظرة الدونية لأي طائفة او جماعة، وبدونها لن يكون هناك ضامن حقيقي لمنع أي مطالب تقسيمية او انفصالية كوسيلة لتخلص المواطن المقهور من الواقع التمييزي[١٦].

وهنا لابد من التذكير، بان التعددية في العراق– منذ إنشاء الدولة– لم تكن سبباً في إلغاء الهوية الوطنية، او حتى محاولة التفكير في الانفصال لأي جزء منه ولأي سبب كان، على الرغم من ان التراث الاجتماعي السائد في العراق، كما وضحها أستاذنا (علي الوردي) تميز بحدة التعصب الطائفي والمد البدوي[١٧] وعلى الخلاف من ذلك نجد إن مرحلة بناء الدولة العراقية في الوقت الراهن دخلت في أزمات مركبة بالغة التعقيد تجعل من الضروري إعادة النظر الجدي في تشكل هوية المواطن العراقي، كإطار سياسي واجتماعي وثقافي.

المطلب الثاني /مظاهر ضعف هوية المواطنة

يمكن ملاحظة إن أي تغير غير متوازن يحصل داخل المجتمع، يأتي من جملة من المسببات الموضوعية، والتي يمكن تلخيصها بان أي مجتمع سياسي يتعرض لعدد متلاحق من الهزات الاجتماعية يواجه عملية تحلل في منظومة القيم الجمعية التي يمتلكها، اذ قاد تعرض المجتمع العراقي إلى حالة التغير الاجتماعي المتسارع الناجم عن الآثار السلبية لعسكرة المجتمع والحروب المتلاحقة والحصار الاقتصادي والتي أدت إلى تغير واضح في النسق القيمي السائد والذي اخذ بالتواري وحل محلة نسق قيمي وافد، فهذه الأزمات المجتمعية ساهمت في سيادة هذا النسق القيمي الوافد من خلال ضرب كامل المجتمع عبر تهديد اصغر بنية داخلية الا وهي الأسرة[١٨] مما انسحب بالضمور على كامل قيم المجتمع– كالأمانة والإخلاص والصدق... الخ، ولعل أسوأ ما في الأمر ان هذا النسق القيمي الوافد للمجتمع العراقي مازال في طور التشكل والتمركز، أي انه لم يتكامل بكل أسسه القيمية بعد، فالحرب تولّد جيل متأثر بهذا النسق القيمي الوافد باستمرار، ومن المدرّك ان هذا الجيل لايتشاطر مع الجيل الذي سبقه في القيم والمفاهيم والعادات وحتى في استجاباته للتغيرات المجتمعية اللاحقه، ومن الواضح إن المشكلة تكون أكثر تعقيداً مع دخول المجتمع العراقي في أتون ثلاثة حروب وحصار اقتصادي في فترة تمتد اقل من ربع قرن، والتي كان لها الدور الحقيقي في تراجع قيم المواطنة وكينونة المواطن، وهنا لابد من عدم نسيان، إن الأنظمة السياسية المتلاحقة على العراق منذ تأسيسه لم تقم بعمل نوعي متكامل لأجل تعزيز هذا المفهوم، لذلك ظلت المواطنة ظلاً باهتاً لايقوى على الحضور في الضمير العراقي.

ومع النظام السابق تحولت هذه المواطنة الى ضريبة دم فقط،مما كان له الأثر في تراجع الولاء للوطن إلى الولاءات الأولية– مذهبية، عرقية، دينية

والتي كانت مكبوته– وتزامن ذلك مع انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة، إذ أن "استفحال الولاءات الثانوية والفرعية على حساب الولاءات الأساسية، فما زالت السيادة لولاءات المذهبية– الطائفية أقوى من الولاء للمواطنة– وللدولة. الى جانب ارتباط مسألة الأمن والأمان النفسي بالارتباط والالتصاق بهذه الولاءات الفرعية وأنساقها الاجتماعية أكثر من ارتباطها بوجود السلطة والدولة لعل أسوأ ما في تعدد الولاءات الفرعية هو أمكانية توظيفها من أطراف أخرى كأدوات لتصفية حسابات محلية أو إقليمية أو حتى دولية. وتعدد الولاءات الفرعية هذه من أهم الأسباب التي تعرقل نجاح الديمقراطية في العراق، وذلك لعدم وجود مجتمع متجانس اصلاً بحسب ما يذهب إليه البعض"[١٩] وهنا لايمكننا تغافل إن ضعف المواطنة ما هو إلا جزء من أزمة الهوية، والذي هو بالأساس منحدر من عجز الدولة عن تحقيق وحدة وطنية فاعلة، جراء استشراء الولاءات القومية الفرعية Sub national groupings وعدم التمكن من تحقيق وظيفة الدولة الأساس بخلق دولة– امة Nation-state وإعطاء معنى كامل لمفهوم المواطنة[٢٠].

وعليه لابد من الانتباه إن ما ترتب على ضعف المواطنة من تعدد وسيادة الولاءات للجماعة الأولية يترتب عليه نتيجتان، داخلية وخارجية، الأولى إن بروز مظاهر ضعف الشعور بالمواطنة، هو عدم وضوح رأي عام عراقي موّحد، فالقضايا التي تشكل رأي عام عراقي تحتل موقعاً متدنياً في هرم اهتمامات المجتمع– على سبيل المثال لا الحصر– قضية تغير العلم العراقي كرمز ذو دلالات معنوية وكرمز موّحد هي قضية خلاف– في حين نجد العكس، بشأن مسائل الكرامة القومية (العرقية) والطائفية والعشائرية (القضايا الخلافية) تقفز على قائمة الاولويات لتشكيل هذا الرأي (إذ ما أستثنينا تحسين الوضع المعاشي والاقتصادي وتقديم الخدمات والإنجازات للمواطن)، كما ان الفرد العراقي مغلوب على أمره في تكوين هذا

الرأي، اذ تقف إمامة الهرميات التقليدية– الأب، الشيخ، رجل الدين، السيد، رئيس القبيلة– في تشكيل هذا الرأي او ما يعرف بالخنوع الاجتماعي، ولعل أسوأ ما في ذلك استغلال بعض القوى السياسية القائمة في توظيف هذه الهرميات التقليدية للتأثير على الرأي العام[٢١] وقد بينت هذه المرحلة المتأزمة التي يمر بها المجتمع العراقي انه لم يتفق على هوية ونظام وغاية مشتركة فقط– الاستفتاء على الدستور–، وإنما تعداه الى استخدام ميكانيكية العنف وإلى توصيف العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع بالشخصانية وتغليب الجماعة الأولية– العائلة، منظومة القرابة، الارتباطات الطائفية والعرقية– على الفرد وكامل المجتمع، أي بقاء الجماعة الأولية المرتكز الذي تدور حوله النشاطات الاجتماعية والسياسية الملزم[٢٢].

اما النتيجة الخارجية المترتبة على غياب المواطنة، هو بروز عدم التوازن في علاقات العراق (دولة) مع المجتمع الدولي، فعدم القدرة على فرض الهوية الوطنية على أفراده المنتمين الى اللوان متعددة، ستلقي بتداعياتها على شكل الإيديولوجية التي يواجه بها العراق ويدير علاقاته الدولية، مع عدم إغفال سهولة استغلال غياب الهوية العراقية من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها والتي هي بكل الأحوال على حساب المصلحة الوطنية للعراق[٢٣] كما ان وجود حالة من الضبابية في مسألة سيادة الدولة العراقية تدفع الى إعادة التفكير في شكل ونوع السيادة الممارسة من قبل الدولة، في حين ان الواقع الميداني والاحتكاك المباشر للمواطن مع ابسط أشكال السيادة تظهر العكس، فالسيد الحقيقي في الشارع هي القوات المتعددة الجنسية،كما ان شرعية وظروف الاعتقال تسترعي الاهتمام من خلال ما يصاحبها من انتهاك لحقوق الإنسان[٢٤] لتعطي شكل

شبه عام للكيفية التي يتم بها التعامل مع العراقي، مما انسحب بدوره ليعطي صورة ضبابية للمواطنة في داخل العقل الباطن للفرد العراقي.

ان مما لاشك فيه إن التوزيع العرقي والطائفي– بأثارهما على المواطنة– أصبح واقع حال ملقياً بضلاله على كاهل العملية السياسية منذ نشأتها وتمثل ذلك بتعين سلطة الائتلاف المؤقتة بعد حرب عام ٢٠٠٣ مجلس الحكم واضعة بصمة المحاصصة الطائفية والعرقية على كل المراحل اللاحقة للعملية السياسية، اذ تكرر التقسيم العرقي والطائفي في تركيب الوزارات وامتد بدوره حتى وصل الى اللجنة التحضيرية لكتابة الدستور، فاتحاً لنفوذ هذا الشكل من المحاصصات لكل المراتب الأدنى للحكومة، وهنا لايمكن إنكار المدلولات الخطرة لهذه المحاصصة التي تقوض الأمل بإنجاز مواطنة عراقية كاملة وسليمة من خلال تأكيدها الهوية والولاء للطائفة والعرق على حساب الهوية العراقية.[٢٥]

لابل الاسوأ من هذا ان روح المواطنة والهوية الوطنية لم تكن قادرة على الظهور او البروز في اغلب مراحل العملية السياسية، فبالنسبة لجميع الساعين للانخراط في العملية السياسية، كان الإعلان عن الهوية العراقية غير كاف– على مستوى الأفراد والنخب– للتأهيل والاشتراك في العملية السياسية الجارية، إذ يتعين في هذه الحالة الإعلان عن هوية عرقية او طائفية أو حتى قبلية لسلوك المعترك السياسي، وهذا يضع العراق في طريقه لانتهاج النموذج اللبناني (اللبنة) في المحاصصة[٢٦] وهذا بحد ذاته يتعارض مع أي سعي لتحقيق مواطنة متكاملة وبناء نظام ديمقراطي.

المطلب الثالث / آليات تعزيز المواطنة

ان هناك شبه إجماع بين اغلب السياسيين والأكاديميين، على تحديد المهام الرئيسية لمرحلة اقل ما يقال عنها إنها مرحلة بناء دولة جديدة،وهي

ضرورة أعاد تعريف النظام السياسي للعراق وفق اعتبارات إعادة تشكل الهوية الوطنية العراقية، أي نظام سياسي يتطابق مع شكل المكوّن العراقي على اقل تقدير [٢٧].

ومع بناء الدولة لابد من وجود منظومة من الآليات والتي تتضمن وسائل قاعدية تعدّ الأساس الموضوعي لاسترجاع مبنى ومعنى المواطنة والمواطن،عبر جملة من الوسائل والآليات:

١- الآليات السياسية والدستورية

لايمكن إغفال أهمية تفعيلّ المشاركة السياسية كأحد ابرز الآليات السياسية، وهنا لابد من إدراك إنها تمثل طيفاً واسعاً من الحقوق يمتد من حق الانتخاب والترشيح الى حل أزمة استيعاب القوى الاجتماعية الصاعدة- مع ظروف بناء الدولة- من خلال تفهم ان البلد في حال حراك سياسي- اجتماعي والتي بدورها تفرز واقعاً اجتماعياً وقوى سياسية جديدة، وهذا يوجب على النظام السياسي ليس فقط تحقيق موازنة بين القوى الاجتماعية داخل البلد، وإنما احتواء القوى والمجموعات السياسية والاجتماعية- مؤسسات المجتمع المدني، جمعيات، نقابات،... الخ- عبر إنشاء وتأسيس مؤسسات سياسية جديدة[٢٨].

وهنا لابد من الانتباه الى وجود فجوة واسعة بين المستوى المعرفي للنخب السياسية (الوصي) والمستوى المعرفي للمواطنين العاديين، فذلك يعكس مشكلة حقيقية تواجه كل رغبة جدية لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة وتحقيق أكمل وجه للمواطنة، ولكن يمكن تدارك ذلك بالتقليل من سعة الفجوة عبر استحداث مؤسسات جديدة تعدّ ضرورية لتكيف الديمقراطية وفق خصوصية المجتمع والوعي السياسي داخله.[٢٩]

وعليه لابد من التأكيد على مسألة خصوصية المجتمع وشكل الوعي السياسي، لذلك فان المتتبع للشأن العراقي يمكنه استقراء تبعات الأخذ بالمحاصصة في العملية السياسية، من افتقار العراق للإحساس بالتماسك السياسي (المستوى الفوقي نخب والمستوى التحتي مواطن)، لذلك استوجب خلق نوع من الإحساس بالملكية الجماعية للعملية السياسية، مما استدعى عقد مصالحة على المستوى الفوقي لضمان توفير بيئة أكثر استقراراً للمصالحة على المستوى التحتي، من خلال توسيع المشاركة السياسية لعقد مؤتمر وطني للعراقيين وانتخاب جمعية استشارية (من المرجح ان تنسحب إليها المحاصصة الطائفية العرقية)، إلا أن هذا لا يلغي اعتبارات المصلحة الوطنية ولو بالحد الأدنى– مع وجود قوى سياسية وسطية– لاسيما عند تمتع هذه الجمعية الاستشارية بسلطة رفض تكوين الحكومة او المراسيم التي تصدرها، وبذلك يمكن ضمان مشاركة سياسية أوسع وتغير بعض القوى مواقفها من العملية السياسية، أما على المستوى الأدنى فأن من شأن هذا الاشتراك تقليل عدد المقاطعين للعملية السياسية في الشارع، وإلا فان العراقيين غير المشتركين في العملية السياسية من غير المتوقع منهم الدفاع عنها[٣٠] إلا أن هذا التفعّيل يبقى غير مكتمل الجانب من دون وجود بنى تحتية مأسسيه تشارك في دعم العملية السياسية.

فمن المشاكل الحقيقية التي أفرزتها حالة انهيار مؤسسات الدولة عام ٢٠٠٣، وجود فجوة إدارية وقانونية وسياسية (فراغ مأسسي) والتي ساهمت في تفجير الحساسيات الاثنية والطائفية، مترافقاً ذلك مع فوضى سلاح وسعي بعض الجماعات والمنظمات للتسلح، مما مهّد لانزلاق الأمور الى منزلقات خطيرة واستمرار دوامة العنف الداخلي[٣١] لذلك يصبح من الملزم عودة هذه المؤسسات للتقليل من الفجوة الناتجة عن غياب المأسسة، ليس فقط لاعتبارات الحفاظ على كيان الدولة والمجتمع في مرحلة إعادة بناء

الدولة، وإنما لاستيعاب التغير الاجتماعي المتسارع، فالمأسسة في ابسط معانيها " احد أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة وهي في ذات الوقت إحدى مقتضيات نمو وتطور نظام سياسي يكون قادراً بدرجة عالية على الاستجابة لمطالب بيئته"[٣٢].

ففي الوقت الراهن يمكن اختزال المأسسة القاعدية (البنى التحتية للمؤسسات الواجب توافرها بالحد الأدنى) بالجيش والداخلية فوجود هذه المؤسسات ضروري ليس فقط لمعالجة المشكلة الأمنية وإنما استخدامها كبودقة صهر لمكونات الشعب، وهنا يمكن تشبيه دور هذه المؤسسات بالمؤسسات التربوية للتأهيل لثقافة سياسية واجتماعية موّحده، وهنا لابد من التأكيد على أن المأسسة ككيان مجرد بذاتها لن تعمل على تعزيز المواطنة ما لم تكن مقرونة بمبدأ الالتزام بمبنى ومعنى الحكم الصالح وعلى مستوى (النخب والسلطة السياسية)، فالحكم الصالح حكم قيمي لممارسة السلطة السياسية، الا انه يتمحور بشكل مركزي حول قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة تعمل على إدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوير وتنمية موارد المجتمع وتقدم مواطنيه وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم من خلال رضى ومشاركة الشعب.[٣٣]

وهنا يأتي دور الدستور كمنظومة قانونية لتأطير واقع حال التوافق بين مكونات الشعب، ولكن الجاري في العراق يظهر انه على الرغم من حصول الدستور على نسبة (٧٨%) (حسب ما هو معلن) من أصوات المقترعين، إلا أن هذه النسبة العالية من المقترعين لم تخفي حقيقة الرفض للدستور من قبل المحافظات (ذات الطابع السني)، وهذا يبين مدى الفشل في الوصول الى الإجماع الوطني الشامل أي التوافق[٣٤].

كما نه عند استقراء نصوص الدستور المستفتى، يلاحظ انه على الرغم من اعتماد النصوص على العمومية في الإشارة الى أبناء الوطن مثل استهلال ديباجة الدستور بعبارة "نحن أبناء وادي الرافدين" وعبارة "نحن الشعب العراق الناهض" وفي نفس الوقت اشترط الدستور مراعاة التمثيل والتوازن بين مكونات الشعب العراقي في تأسيس الجيش العراقي، تراعي توازنها وتماثلها دون تمييز او إقصاء..... ولاتكون اداة في قمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية"[٣٥] اذ ان هذا مدلول ايجابي في باب السعي لتأكيد ان العراق لكل العراقيين.

وهنا مع الإقرار بغلو الأنظمة السابقة في قمع مكونات الشعب العراقي، إلا أن هذه النصوص الدستورية تبقى مجرد اسطر مكتوبة مالم يتم تطبيقها على ارض الواقع، وفي مجال المساواة كأحد ركائز المواطنة، نص الدستور في بابه الثاني (الحقوق والحريات) المادة (١٤) "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الأصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي"[٣٦].

الى جانب طيف واسع من الحقوق والحريات من المادة (١٥-٢٩)، الا ان المدرك حول وثيقة الدستور، لاسيما الديباجة والمفترض ان تكون وثيقة توحيدية لكل العراقيين، اعترافها- ولو بشكل غير مباشر – بوجود تيارات عنصرية او طائفية من خلال النص "ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من ان نسير معاً لتعزيز الوحدة الوطنية،وانتهاج سبل التداول السلمي للسلطة"[٣٧].

إضافة الى عبارتي "مواجع القمع الطائفي" و"عذابات القمع القومي"، دون تناسي ان القمع شمل كل الشعب العراقي، مما يبرز ان اغلب القوى السياسية حاولت توظيف الديباجة وترك بصمة واضحة عليها. وكآلية

دستورية، ان الدستور يبقى نصوص مكتوبة،لايمكن تفعيلها الا من خلال التمسك بدستورية وعلوية الدستور.

٢- الآليات الاقتصادية والثقافية

إن من البديهي النظر الى الفوارق والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع على انها مولدات وحاويات لاحتضان الصراعات العنيفة التي تقضي بدورها على الحد الأدنى من الاتفاق حول الأسس الجوهرية داخل المجتمع. فمن خلال الاسترشاد بالدراسات الأكاديمية التي بينت، ان مقدرة المجتمع على التلاحم والاندماج تكون أوفر للوصول الى تسويات للمنازعات السياسية بالطرق السلمية، ترتفع نسبتها بارتفاع المستوى الاقتصادي، أي وجود علاقة طردية ما بين التطور الاجتماعي- الاقتصادي وحل المشاكل السياسية والمنازعات داخل المجتمع[٣٨] إذ لابد من إدراك ان المواطنة المتكاملة لا تعتمد على المشاركة في العملية السياسية (حقوق سياسية) فقط، بل لابد من التمتع بالحقوق الاقتصادية ولو بالحد الأدنى لتقوية الإحساس لدى الفرد بمعنى المواطنة والولاء للوطن، عن طريق إشعاره بالإنصاف، وهذا بحد ذاته يتطلب التعامل السليم مع ثروات البلد القومية (المادية وغير المادية).

أما عند التطرق الى الآليات الثقافية، لابد من الانتباه الى أن الدراسات الاجتماعية تنظر الى أي عملية تغير اجتماعي جذري أو قطعي هي عملية محكوم عليها سلفاً بالفشل والإخفاق، لأنها ستدفع الى ردات فعل من قبل أغلب عناصر المجتمع- قد يفسر هذا جزء من العنف الذي يعصف بالمجتمع القائم على ردات الفعل-، إذ أن من المتوجب أن يحدث هذا التغير او التحديث، ان يثير استفزاز او تشجيع ايجابي، أي يحدث تغير

تدريجي او مدّرجي وليس قطعاً حدياً في عملية الانتقال من مرحلة الى أخرى[٣٩].

وهنا يجب معرفة ان الواقع العملي أكثر تعقيداً،وهي ان أي محاولة لإشاعة أي شكل لثقافة سياسية معينة– أداة لاسترجاع المواطنة– يجب ان يسبقها عملية (تأهيل سياسي)، والتي هي جزء من عملية التأهيل الاجتماعي لكامل الشعب، فالتأهيل السياسي هي المحفز الاولي والمرحلة الأولى من عملية تشكيل الثقافة السياسية المطلوب بلوغها داخل المجتمع.[٤٠]

ومنظومة التأهيل السياسي هي جزء من عملية إعادة تشكيل القيم الاجتماعية داخل المجتمع لذلك فعند تسقيط هذا الفرض على الواقع العراقي، فحالة التغيير الاجتماعي السريع والمتأزم التي رافقت الحروب وفترة الحصار الاقتصادي، ثم الإخفاق شبه الكامل لمؤسسات الدولة،قد وفرت البيئة النموذجية لسيادة القيم المتدنية لجزء واسع من الكتل الكبيرة[*] تغطي على قيم وسلوك أبناء الريف والمدينة، وتحول هذه المفاهيم والسلوكيات الى التغلغل داخل الحس الاجتماعي، ولعل أسوأ مافي الأمر صعوبة القضاء على هذه المفاهيم والسلوكيات لكونها ظاهرة بنيوية قابلة للتكيف وبصيغ مختلفة[٤١] ومع حالة أكثر تفاقماً تبعة احتلال العراق، صار الإنسان العراقي– الأغلبية– يجد مشكلة في الموازنة بين العقل والدين، فكانت النتيجة رفض واسع لفكرة الحوار البنآء وسيادة تيار فكري يدعوا للاستحواذ والسيطرة، بسبب مقّوم الثقافة السائد[٤٢].

وكآلية معالجة استوجب استنهاض تيار فكري مقابل يدعو لصياغة ثقافة سياسية قائمة على الحوار ومرتكزة في جانبها الأخر على المواطنة. وفي سبيل استدراك معنى الثقافة السياسية عرفها (دارسو) بـ "منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع"[٤٣].

ففي مجال الثقافة السياسية هناك إجماع حول وجود التباين والاختلاف حول شكل هذه المنظومة في الدول النامية عن البلدان المتقدمة فهي عند الثانية تمثل ثقافة مشاركة في حين تكون داخل مجتمعات الدول النامية ثقافة تابعة (رعوية) لعزوف المواطنين عن المشاركة السياسية لإيمانهم بعدم جدواها لأنها قرينة بهيمنة الأنظمة التسلطية(٤٤).

وتعتمد عملية التحول من ثقافة تابعة الى ثقافة سياسية تعتمد على المشاركة، عبر جملة من الآليات الاجتماعية والتربوية بالاعتماد على التنشئة الاجتماعية(**) للفرد من خلال الأسرة- أداة التنشئة الاجتماعية الرئيسة- الى رياض الأطفال والمدارس ووسائل الإعلام والجامعات والجمعيات والنوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية.

فالثقافة السياسية هي بالأساس مدلول جمعي وليس فردي وتأسيساً على ذلك "إن الثقافة السياسية ليست نمطاً قيمياً فردياً ولكنها نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة الى حداً ما، ولهذا فمن المتوقع دائماً ان تنطوي الثقافة السياسية لاي مجتمع على قدر من عدم التجانس، وهو ما يرتد الى تباين الانتماءات الجيلية او الإقليمية او اللغوية او الدينية او الطبقية او المهنية"(٤٥).

فمن خلال الاعتراف بهذا التنوع، يمكن وضع صمام الأمان في المشاركة في الحياة العامة، بحيث يمكن المواطن داخل المجتمع الاحتفاظ بخصوصيته كعضو داخل الجماعة الأولية وفي حقه الانضمام الى أي تجمع سياسي او فكري، وبذلك يكون إسهام منهم في تعزيز المشاركة بطريقة مباشرة او غير مباشرة وفي تعزيز مفهوم التعددية الفكرية والسياسية غير المؤذية للوحدة الوطنية. وهنا تكون عملية الموازنة بين ضمان الوحدة الوطنية والاعتراف بالتعدد (مجتمع الوحدة في التعدد)، وبهذه الطريقة يمكن ان يكون العراقيون باختلاف مشاربهم وأعراقهم وأديانهم فخورين بمواطنتهم،

فلا يذكر هذا التنوع او يمارس عند ممارستهم لحقوقهم المدنية والسياسية، وبذلك تكون هذه الفسيفساء الحضارية عنصر تفاعل وتوحيد لا عنصر للتناحر والعنف.(٤٦)

إذ أّن للبعد الثقافي والمرتكز أساسا على وجود علاقة وثيقة بين توافر الديمقراطية وتشكل المواطنة،على وصف أنهما وسيلتان لنفس الهدف والمتمثل بدمج وصهر العناصر والثقافات واللغات والأديان وتجاوز الولاءات الفرعية الى ولاء أرحب وأوسع يستشعر معه كل فرد في الجماعة من خلال إشعاره بان له دور في عملية اتخاذ القرار.(٤٧)

وباعتماد هذا البعد على فلسفة جديدة، يكون حجر الزاوية فيها التأكيد على العرقنة او الاستعراق والمثاقفة عليها كأساس للهوية الوطنية.(٤٨)

وبذلك فان العمل على استرجاع سيادة الشعور بالمواطنة يتطلب الكثير من العمل وعلى كل المستويات– نخب ومواطنين– وفي جميع الحقول السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لجعل هذا العراق محط تعلق العراقيين.

الاستنتاجات والتوصيات

يشهد العراق اليوم كدولة تغير جذري، تمثل بإعادة بناء شبه كامل لدولة عراقية جديدة، الا ان هذا البناء الجديد ترافق مع انحسار الشعور بالمواطنة والانتماء للعراق، من خلال صعود جملة من الولاءات الفرعية في قائمة اولويات المواطن العراقي وانسحاب الولاء للعراق الى آخر قائمة الاهتمامات، ويترتب على هذا الانسحاب جملة من المؤشرات الخطيرة قد تنسحب الى التأثير على أسس رغبة العيش المشترك بين مكونات الشعب العراقي (من خلال موجة العنف الجاري في العراق)، ان طبيعة التراكمات التاريخية التي قفزة لتأخذ شكل متعدد من الظواهر والتي كانت لها تأثيراتها السلبية على انتماء ووطنية العراقي، إلا انه بالمقابل يمكن استرجاع هذا الانتماء من خلال معرفة مصادر التأثير على هوية الفرد ومعالجتها بنفس شكل مصدر التأثير، فإذا كان التأثير غياب شيوع ثقافة سياسية موّحده استوجب العمل على إبراز ثقافة سياسية موحده، وان كان التأثير غياب المأسسة وفراغ أداري وقانوني، استوجب التسريع في عملية تفعيل المؤسسات، وان كان التأثير الغبن الاقتصادي وغياب الخدمات والإنجازات تطلب السعي لإنصاف المواطن اقتصادياً، مع التأكيد على ركائز المواطنة الأساسية، العدالة و المساواة والحرية.

Abstract

Since the USA occupation Iraq in ٢٠٠٣, ‘‘sectarianism’’ has retained its overall negative connotations in the Iraq .The problem with this sort of approach is that most Iraqis want sectarianism to go away rather than become enshrined in their political system. The long lines of history suggest that sectarian citizenship is simply not desired by Iraqis.

الهوامش

(١) George B. Dehuszar, Thomas. H. Stevenson, Political science, Vakils Feffer, Bombay, ١٩٧٠ : P: ٥١.

(٢) نقلاً عن د. رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية دراسة أنموذجي الكويت والبحرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٣٥٧.

(٣) نقلاً عن منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٩٠.

(٤) L.B. Curzon, Dictionaryof Law, six edition, Pearson education limited, England, ٢٠٠٢: p. ٦٨.

(٥) د.صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص٢٦٤.

(٦) حسين درويش العادلي، المواطنة المبدأ الضائع، سلسلة الديمقراطية للجميع، دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، بغداد، تموز ٢٠٠٤، ص–ص ١٠–١١.

(٧) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٧٣.

(٨) باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٢٣) بيروت،كانون ثاني ٢٠٠٦، ص١٠٢.

(٩) روبرت دال، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٣.

(١٠) حسين درويش العادلي، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(١١) المصدر نفسه، ص١٦.

(١٢) د. رعد حافظ سالم، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٨.

(١٣) حسين درويش العادلي، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(١٤) د. امل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني "العراق انموذجاً"، مجلة العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية، العدد (٣٢) بغداد، شباط ٢٠٠٦، ص١٣٢.

(١٥) د.كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، مكتبة مطبوعات الكويت، ط١، كويت، ١٩٨٥، ص١٩٤.

(١٦) باسيل يوسف بجك، مصدر سبق ذكره، ص–ص ١٠٢–١٠٣.

(١٧) د.حسين حافظ وهيب، معوقات التحول نحو الديمقراطية في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (٢٧)، بغداد، نيسان ٢٠٠٥، ص٧٨.
(١٨) ايمان شاكر عبد الله، العسكرة واثارها على قيم المجتمع العراقي ١٩٧٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٥، ص١٢٢.
(١٩) د. عبد الجبار احمد عبد الله، اليات منع الحرب الاهلية، مجلة العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية، العدد (٣٤)، السنة (١٨)، بغداد، ٢٠٠٧، ص٤.
(٢٠) د.رعد عبد الجليل علي،التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط١، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ٢٠٠٢، ص ١٢١.
(٢١) خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٣٠)، بيروت، اب ٢٠٠٦، ص- ص ٣٨-٣٩.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.
(٢٣) المصدر نفسه، ص٤١.
(٢٤) بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، حقوق الانسان في العراق ١ كانون ثاني /يناير -٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٢٧) بيروت، ايار ٢٠٠٦، ص١٣٣.
(٢٥) رند رحيم فرانكي، تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٩٧)، بيروت، تشرين ثاني ٢٠٠٣، ص٨٠.
(٢٦) المصدر نفسه، ص٨١.
(٢٧) م.م.منتصر مجيد حميد، كيانية العراق مقومات النشوء والبقاء،مجلة دراسات عراقية،مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد(٧)، بغداد، حزيران ٢٠٠٧ ، ص٨٠.
(٢٨) د.رعد حافظ سالم، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٣.
(٢٩) روبرت دال، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٣.
(٣٠) المجموعة الدولية للازمات،عملية الانتقال في العراق:على حافة سكين،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٤)، بيروت، حزيران ٢٠٠٤، ص-ص ٧٠-٧١.
(٣١) منتصر مجيد حميد،التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.
(٣٢) د.علي دريول محمد، بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصانية، مجلة العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية، العدد (٣٤)، بغداد، كانون ثاني- حزيران ٢٠٠٧، ص ١٤١.

(٣٣) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٩)، بيروت، تشرين ثاني ٢٠٠٤، ص٤١.

(٣٤) مجموعة باحثين، مأزق الدستور نقد وتحليل، معهد الدراسا ت الاستراتيجية، ط١، بغداد – بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٩.

(٣٥) جمع القاضي وائل عبد اللطيف الفضل، دساتير الدولة العراقية، ط٢، طبع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، بغداد، ٢٠٠٦، ص٤٠٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص–ص ٤١١–٤١٢،

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(٣٨) د.صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص–ص ٢٤١–٢٤٢.

(٣٩) م.م. منتصر مجيد حميد، كيانية العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(٤٠) جابرييل ايه.الموند، جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ط٥، لبنان، ١٩٩٨، ص ٥٩.

(*) الكتل الكبيرة وهم شرائح واسعة من الفقراء والمهمشين،تشكلت اثناء فترة الحروب والحصار، وامتازت بقيم اجتماعية ضحلة واثرت على السلوك الاجتماعي لعموم المجتمع العراقي (ثقافة السوق).

(٤١) منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.

(٤٢) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص–ص ٤٥–٤٦.

(٤٣) نقلاً عن د.علي الدين هلال ود. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٢٣.

(٤٤) المصدر نفسه، ص١٢٤.

(**) تركز التنشئة الاجتماعية على ان اكتساب الثقافة هي عملية اتوماتيكية تقريباً، اذ يتشرب الفرد الثقافة المطلوبة عند تعرضه لها بصورة دورية. للمزيد انظر: د.صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٨.

(٤٥) د.كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

(٤٦) باسيل يوسف بجك،مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٤٧) د. امل هندي الخزعلي مصدر سبق ذكره، ص١٤١.

(٤٨) د.عبد الجبار احمد عبد الله، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد (٣٤)، بغداد، كانون ثاني– حزيران،٢٠٠٧